

فؤاد قاسم الأمير

الجديد في القضية النفطية العراقية

(بغداد: [د. ن.], ٢٠١٢). ٣٠٠ ص.

وليد خدوري(*)

مستشار في نشرة «ميس» النفطية.

- ١ -

العراقية التي تمتد إلى أوائل القرن العشرين. لكن هذه الفترة، رغم قصرها، تشكّل، من دون منازع، واحدة من أهم الفترات المثيرة للجدل في تاريخ العراق الحديث وصناعته النفطية، التي سجلت تبني سياسات جديدة ذات آثار طويلة المدى في مستقبل هذا القطاع.

والكتاب الذي بين أيدينا هو عبارة عن تجميع لدراسات كان قد نشرها المؤلف سابقاً، وقد أعاد نشرها ضمن هذا الكتاب بعد أن حدّث معلوماتها في ضوء ما تمّ نشره في حينه. كما يوفر الكتاب مجموعة مهمة من الوثائق الرسمية التي كانت معتبرة «سريّة» حول الاتفاقات النفطية والقوانين، وهي تنشر لأول مرة، مما يضيف مادة مهمة للقارئ والباحث المهتمين بالتوغّل في هذه الدراسات.

بحث الكاتب في «دورات التراخيص»،

يثير النقاش حول العراق الكثير من الأسئلة، ومن ثمّ، ليس من السهل مناقشة المواضيع المطروحة بدقة وموضوعية. ومن أكثر الأمور التي تثير لغطاً هي تلك المتعلقة بقطاع النفط، لما يشكّله من أهمية للاقتصاد العراقي، ولما يتطلبه من معرفة بهذا الموضوع المتخصّص. وخير من يكتب في هذا الموضوع هو د. فؤاد قاسم الأمير، الباحث في القضايا النفطية، والمسؤول في قطاع النفط العراقي لأعوام طويلة، وذو النهج النقدي في تحليل الأمور. لقد استطاع المؤلف في كتابه هذا توفير معلومات دقيقة وموثقة للقارئ حول تطورات القطاع النفطي العراقي، من خلال مراجعة ومناقشة بعض من أهم التحديّات التي واجهت هذا القطاع منذ عام ٢٠٠٣، وهي فترة قصيرة في تاريخ الصناعة النفطية

والقوى السياسية، وفي الوقت نفسه إصرار حكومة إقليم كردستان على المضي قدماً في سياسة نفطية مختلفة كلياً وشبه مستقلة)، كذلك محاولة رئيس لجنة الطاقة والنفط في مجلس النواب الحالي عدنان الجنابي (عضو القائمة العراقية) إيجاد صيغة توفيقية ما بين الطرفين المتنازعين.

طبعاً، من غير الممكن الكتابة حول هذه الأمور الحيوية للصناعة النفطية العراقية من دون تبني موقف معين، وبالأذات بالنسبة إلى باحث مثل د. عبد الأمير. فهو، كغيره من النفطيين العراقيين، ورغم خلافه الواضح مع سياسات الحكومة النفطية (مثلاً، في ما يتعلق باتفاقية شركة «شل» حول غاز البصرة، كما سنرى لاحقاً)، يؤيد سياسة الحكومة الاتحادية بشأن مركزية القرار النفطي، وذلك حفاظاً على نمو الصناعة النفطية من جهة، ووحدة العراق من جهة أخرى.

يرفض المؤلف رفضاً قاطعاً اتفاقية شركة «شل» مع الحكومة الاتحادية لتجميع وتصنيع غاز البصرة، ويقترح بدلاً من ذلك الإيعاز الفوري للتنفيذ المباشر من خلال عقود خدمة اعتيادية أو من خلال الكادر الوطني. وفي هذا المجال أيضاً، ينشر الكاتب نصوص مذكرة التفاهم ما بين شركة «شل» ووزارة النفط. وانتقادات المؤلف للاتفاق عديدة، وتشمل: سعر شراء الغاز، ومن ثمّ بيعه إلى الحكومة العراقية، وأثر ذلك في أسعار المنتج الوطني (الببتروكيماويات والأسمدة) الذي سيستخدم هذا الغاز وإمكانية تنافسه مع المنتجات المماثلة إقليمياً، حيث ستكون البضاعة الإقليمية أقل كلفة من المنتج

والسياسات المتبعة وفق الأسباب المبينة فيها. و«دورات التراخيص» هذه هي عماد السياسة النفطية العراقية الراهنة، التي خصصت قطاع النفط العراقي بعد تأميمه، والتي أعادت شركات النفط العالمية إلى العراق بعد أن استبعدتها لنحو أربعة عقود. وهدف هذه السياسة هو زيادة الطاقة الإنتاجية العراقية إلى مستويات قياسية خلال هذا العقد من خلال تطوير مكثف وعاجل للحقول، مما يمكن أن يرفع العراق إلى مصاف الدول المنتجة الكبرى في العالم. إلا أن المؤلف، حاله حال العديد من الاختصاصيين، يشكك في إمكانية وصول الطاقة الإنتاجية العراقية إلى الهدف المنشود، وهو ١٢,٥ مليون برميل يومياً من النفط الخام قبل نهاية هذا العقد، وهو يتساءل عن آثار هذا الإنتاج العالي في احتياطات العراق المستقبلية، ومستوى الأسعار عموماً، ومن ثمّ موقف العراق في منظمة الأوبك؟.

وراجع المؤلف مشروع «قانون النفط والغاز» الذي حوّل مجلس الوزراء مسودته الأولى إلى البرلمان لتشريعته في شهر شباط / فبراير ٢٠٠٧، لكن نظراً إلى الخلافات المستحكمة ما بين القوى السياسية الحاكمة، لم يتم حتى يومنا هذا تشريع القانون. لقد أضاف المؤلف إلى هذا الموضوع الذي استفيض البحث فيه، من خلال نشر نصوص المسودات المتعاقبة التي تمّ تداولها ما بين السلطين التشريعية والتنفيذية (التي لا تزال إما سرية أو محدودة التداول)، بالإضافة إلى الولوج إلى أسباب الخلافات ما بين كلّ من الطرفين (بالأذات، إصرار مجلس الوزراء على مركزية القرار النفطي في وزارة النفط الاتحادية

مع وزارة الخارجية الأمريكية، من دون وجود أية وثائق دامغة حول هذا التفاهم. كما لم تُخَفَّ على الكاتب أهمية قرار شركة «إكسون موبيل» في فتح الباب على مصراعيه أمام شركات النفط العالمية العملاقة الأخرى، بانتهاز سابقة شركة «إكسون موبيل» الاستثمار في إقليم كردستان، للتفاوض هي أيضاً مع حكومة الإقليم، بعد أن كانت هذه المفاوضات محصورة سابقاً بالشركات الصغيرة نسبياً.

لذلك يعتبر هذا الكتاب من الدراسات المهمة والأساسية في صناعة النفط العراقية بعد احتلال عام ٢٠٠٣، إذ عالج المؤلف تاريخ وتطورات هذه الصناعة خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً، لكن المهمة جداً في تاريخ الصناعة العراقية، من خلال التطرق إلى مواضيع محدّدة، والولوج إلى تفاصيلها بدقة. والمؤلف من خبراء الصناعة النفطية العراقية، ومن العاملين في هذا القطاع منذ أعوام، فهو مطلع على الصناعة من الداخل، كما أنّه ممارس فيها، مما يعطي أبعاداً مهمة لما يكتبه حولها.

يؤيد المؤلف منهجاً معيناً في تطوير الصناعة النفطية العراقية، معتمداً على مركزية القرار النفطي من خلال الحكومة الاتحادية، معارضاً بذلك منهج توزيع سلطة اتخاذ القرار إلى الأطراف، أي إلى الأقاليم والمحافظات. وهو بهذا يضمّ صوته إلى صوت مجموعات كبيرة من العراقيين (الرأي العام، والاقتصاديين، وخبراء القطاع النفطي) الذين يدعون إلى النهج نفسه. كما أنّه يحذّر من «الركض» وراء شركات النفط العالمية، كما يتم في تجربة الحكومة الاتحادية في منح «عقود الرخص»، ويدعو

العراقي، لأن سعر الغاز للصناعة المحلية في الدول المجاورة هو أقل من سعره في العراق. كما يشير إلى «خطورة» الاتفاق الذي حوّل ممتلكات شركة غاز الجنوب الحكومية كأصول إلى الشركة الجديدة، مما اعتبره تخصيصاً لأصول هذه الشركة الحكومية بطريقة تخالف القوانين المرعية.

- ٢ -

كما تناول الكاتب اتفاقية شركة «إكسون موبيل» مع حكومة إقليم كردستان التي شكّلت تحدياً كبيراً لسياسة الحكومة الاتحادية التي منعت الشركات الدولية من العمل في إقليم كردستان، ومن ثمّ في بقية الأراضي العراقية، لأن هذه الشركة العملاقة قرّرت، بعد حصولها على عقود لتطوير حقول عملاقة في جنوب العراق، الاستكشاف والتنقيب في إقليم كردستان، بل حتّى في مناطق متنازع عليها مع قضاء نينوى، إذ إنّها وقّعت اتفاقيات للعمل في رقعتين في محافظة نينوى، هما تركيا بعشيقية والقوش، ورقعة الثالثة في منطقة متنازع عليها في محافظة كركوك، ورقعة رابعة ضمن حدود إقليم كردستان على الحدود العراقية - الإيرانية.

ولا يوافق الكاتب، كمعظم الاختصاصيين العراقيين، على حجة «إكسون موبيل» بأن المردود الاقتصادي في إقليم كردستان كبير، لأن الحقول التي تطورها الشركة في الجنوب هي من أكبر الحقول العراقية، بل من الحقول العملاقة عالمياً، بل هو يعزو السبب، كما غيره من الخبراء النفطيين العراقيين، إلى تفاهم ما بين الشركة، وهي من الأكبر والأقوى في العالم،

رئيس القائمة العراقية، الداعي إلى استلام شركة النفط الوطنية مسؤولية الحقول المنتجة، بينما تستلم شركات النفط الدولية مسؤولية الاستكشاف وتطوير المناطق الجديدة)، وكيف، ولماذا، تمّ الأخذ بنظام «دورات التراخيص» بعد نحو ستة أعوام من الاحتلال؟

٢ - الموضوع الثاني والمهم في تاريخ الصناعة خلال هذه الفترة، والذي لم يتطرق إليه المؤلف، هو تفشي الفساد في القطاع النفطي. فهناك الكثير الذي تمّ نشره من قبل مصادر رسمية، وعلناً، من قبل لجنة النزاهة في وزارة النفط العراقية، فضلاً عن تقارير وزارة الدفاع الأمريكية إلى لجان الكونغرس. فقد كان ممكناً للمؤلف تغطية الموضوع بإسهاب وموضوعية لفداحة الخسائر التي لحقت بالعراق، ولأهمية الموضوع.

٣ - الموضوع الثالث، ولربما الأهم، هو تزويد القارئ بتغطية وافية عن ملابسات وتناقضات دستور ٢٠٠٥ حول صلاحيات كلّ من الحكومة الاتحادية من جهة، والأقاليم والمحافظات من جهة أخرى، في رسم وتنفيذ السياسة النفطية؛ هذا الخلاف في تفسير الدستور الذي أدى ضمن مشاكل أخرى إلى تصعيد الأزمة المستمرة ما بين الحكومة الاتحادية في بغداد، وحكومة إقليم كردستان في أربيل، والتي من الممكن أن تتطور إلى خلافات سياسية فادحة قد تؤدي حتى إلى تفكك العراق □

إلى التمهّل في هذا المنوال، لعدم وجود حاجة إلى السرعة مع ازدياد الطاقة الإنتاجية للعراق.

- ٣ -

تطرق المؤلف، بدعم كثير من المعلومات والنقد، إلى عناوين محدّدة لصناعة النفط العراقية منذ عام ٢٠٠٣، مثلاً: الفروقات ما بين عقود إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، وعقد شركة «شل» لتجميع وتصنيع غاز البصرة، وعقود الحكومة الاتحادية للخدمات الفنية الطويلة الأجل مع شركات النفط الدولية، ودراسة الاحتياطي النفطي العراقي، وأثار سياسة الإنتاج المبتغاة من هذا الاحتياطي، وأثارها في الأسعار، ومن ثمّ موقع العراق في منظمة «أوبك» في حال زيادة الطاقة الإنتاجية كما هو مخطّط له. وهذه جميعها دراسات كان قد أعدّها سابقاً، ثمّ قام بتحديثها في ضوء التطورات، وأضاف إليها في تجميعه لها في هذا الكتاب، إلا أنه أغفل ثلاثة مواضيع رئيسية كان من الجدير بكتاب مثل المؤلف، وإلمامه الواسع بالصناعة النفطية العراقية، أن يضيفها إلى كتابه:

١ - الموضوع الأوّل هو عن دور الاحتلال في الدفع بسياسة نفطية معيّنة دون غيرها (لماذا عقود خدمة طويلة الأجل، وليس اتفاقات مشاركة؟)، وما هي البرامج والسياسات النفطية التي تبناها بعض كبار المسؤولين (أشار المؤلف عابراً مع بعض النقد إلى البرنامج الذي تبناه د. إياد علاوي،